



بلاغ للرأي العام المحلي والجهوي والوطني

تتابع جامعة عبد المالك السعدي بانشغال كبير ما تم تداوله من طرف بعض وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وبعض الصحف الوطنية والمحلية علاقة بما بات يعرف بالقضية المعروضة حالياً أمام القضاء والمتعلقة بشبهة الفساد ... داخل جامعة عبد المالك السعدي.

وسعيّاً منها لإظهار الحقيقة والوقوف على حقائق الأشياء تفادياً لكل لبس أو تغليب للمتبعين للشأن الجامعي ببلادنا، وفي أفق توضيح جدية تعامل الجامعة مع هذا النوع من القضايا نؤكد ما يلي:

1- اتخذت الجامعة، بمجرد ما وصل إلى علمها اعتقال الموظف المعني بالأمر، مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية ذات الصلة بالموضوع من بينها القيام ببحث دقيق في مضمون ما تم تداوله في وسائل الإعلام، بعد اعتقال الموظف المتهم كطرف رئيسي في هذا الملف، وكذا استدعاء مجموعة أخرى من المشتبه فيهم كمسؤولين سابقين، والمتهمين بالاستفادة من توظيفات مشبوهة والاستفادة من معاملات تمييزية، حيث قامت الجامعة في مجلسها المنعقد يوم الثلاثاء 14 يناير 2020 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل، باتخاذ قرار إحالة هذا الملف على لجنة خاصة منبثقة عن نفس المجلس في أفق تتبع ومواكبة كل المعطيات ذات الصلة بما فيه بحث سبل التوقيف الاحترافي لكل المتهمين في هذا الملف إلى حين استجلاء الحقيقة كاملة وانتهاء البحث القضائي مع جميع المشتبه فيهم، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للوظيفة العمومية.



2- اتخاذ إجراءات قانونية بانتصاب الجامعة كطرف مطالب بالحق المدني في هذا الملف، حيث تم تكليف محامي الجامعة باتخاذ جميع الإجراءات الموازية في هذا السياق.

ورفعا لكل لبس، تؤكد جامعة عبد المالك السعدي، من موقعها كمؤسسة وطنية ساهمت وتساهم في بناء الأجيال والقيام بدورها التربوي والعلمي، حرصها على ضمان الاحترام التام للقوانين والتشريعات الجاري بها العمل سواء على مستوى مباريات التوظيف أو على مستوى ولوج مختلف المسالك والتكوينات المفتوحة داخل المؤسسات الجامعية بما يضمن شروط الشفافية، النزاهة والموضوعية وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، وإدانتها لمختلف الانحرافات المفترضة (والتي تظل معزولة)، فإنها تحتفظ بكامل حقوقها في مواجهة كافة أشكال الانحرافات والممارسات المسيئة لسمعتها ولمصداقيتها والمخالفة للقانون والمصلحة العليا للوطن، أي كان مصدرها.

تطوان، في 16 يناير 2020

